الإنفاق القادم من خارج البلاد يواصل دعم قطاعات التجارة والخدمات والسوق المحلي

زوار الكويت أنفقوا 204,6 ملايين دينار في أول 4 أشهر من 2026

أحمد مغربي

أظهرت بيانات حصلت عليها «الأنباء» أن إجمالي استخدامات البطاقات المصرفية الأجنبية داخل الكويت بلغ نحو 204,6 ملايين دينار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، في مؤشر يعكس استمرار تدفق الإنفاق القادم من خارج الكويت إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية في السوق المحلي.

وتشمل هذه البيانات البطاقات الصادرة عن بنوك أجنبية خارج دولة الكويت والتي تم استخدامها محليا في عمليات الشراء أو السحب النقدي، الأمر الذي يجعلها من المؤشرات المهمة لقياس حجم الإنفاق القادم من الزوار والمتعاملين القادمين من الخارج ومدى مساهمته في دعم الحركة الاقتصادية داخل البلاد.

ووفقا للبيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن عمليات الشراء عبر أجهزة نقاط البيع استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي استخدامات البطاقات الأجنبية خلال الفترة، بعدما بلغت قيمتها 167,6 مليون دينار، بما يمثل نحو 81,9٪ من إجمالي الإنفاق المسجل، فيما بلغت قيمة السحوبات النقدية المنفذة عبر أجهزة السحب الآلي نحو 37 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 18,1٪ من الإجمالي.

وتعكس هذه التركيبة توجه الجزء الأكبر من الأموال القادمة عبر البطاقات الأجنبية إلى الإنفاق والاستهلاك المباشر داخل الاقتصاد المحلي، بدلا من تحويلها إلى سيولة نقدية، وهو ما يعزز استفادة القطاعات التجارية والخدمية من هذه التدفقات المالية ويزيد من أثرها الاقتصادي المباشر على الأسواق المحلية.

وعلى صعيد الأداء الشهري، سجل شهر يناير 2026 أعلى مستوى لاستخدامات البطاقات الأجنبية داخل الكويت منذ بداية العام، بإجمالي بلغ 69,7 مليون دينار، موزعة بين 58,9 مليون دينار عبر أجهزة نقاط البيع و10,8 ملايين دينار عبر السحب النقدي. كما بلغ إجمالي الاستخدامات خلال شهر فبراير 60,2 مليون دينار، منها 50,2 مليون دينار للمشتريات عبر نقاط البيع و10 ملايين دينار للسحب النقدي.

ويلاحظ أن الأداء القوي خلال شهري يناير وفبراير جاء متزامنا مع اعتدال الأجواء في الكويت خلال تلك الفترة، إلى جانب الأنشطة والفعاليات المصاحبة لموسم «هلا فبراير»، وما تشهده الأسواق والمجمعات التجارية والوجهات الترفيهية من حركة نشطة للزوار والمتسوقين، كما تزامن شهر فبراير مع حلول شهر رمضان المبارك، الذي عادة ما يشهد ارتفاعا في معدلات الإنفاق الاستهلاكي والتسوق، الأمر الذي انعكس على مستويات استخدام البطاقات الأجنبية داخل السوق المحلي.

في المقابل، أظهرت البيانات تراجعا تدريجيا في استخدامات البطاقات الأجنبية خلال شهري مارس وأبريل، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 39,5 مليون دينار في مارس، توزع بواقع 30,9 مليون دينار عبر نقاط البيع و8,6 ملايين دينار عبر السحب النقدي، فيما بلغ إجمالي الإنفاق خلال أبريل 35,2 مليون دينار، موزعا بين 27,6 مليون دينار للمشتريات و7,6 ملايين دينار للسحب النقدي.

ويتزامن هذا التراجع مع التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال تلك الفترة وما رافقها من حالة ترقب وحذر على مستوى حركة السفر والتنقل الإقليمي، إضافة إلى تداعيات الحرب الإقليمية التي اندلعت أواخر فبراير، وهو ما انعكس على حركة الزوار ومستويات الإنفاق المسجلة عبر البطاقات الأجنبية داخل الكويت خلال شهري مارس وأبريل.

وتظهر البيانات أن المشتريات المنفذة عبر نقاط البيع شكلت القناة الرئيسية لاستخدام البطاقات الأجنبية داخل الكويت طوال الأشهر الـ 4 الأولى من العام، حيث بلغت قيمتها نحو 4,5 أضعاف السحوبات النقدية، وهو ما يعكس ارتفاع الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية المباشرة في تنفيذ المعاملات داخل السوق المحلي، سواء في المجمعات التجارية أو متاجر التجزئة أو المطاعم أو الفنادق أو مختلف الأنشطة الخدمية. كما تكشف الأرقام أن متوسط الإنفاق الشهري للبطاقات الأجنبية داخل الكويت بلغ نحو 51,2 مليون دينار خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2026، فيما بلغ متوسط الإنفاق عبر نقاط البيع وحدها نحو 41,9 مليون دينار شهريا، مقابل متوسط شهري للسحب النقدي بلغ نحو 9,3 ملايين دينار. وإجمالا، تشير البيانات إلى أن كل 100 دينار أنفقت عبر البطاقات الأجنبية داخل الكويت أنفق منها 82 دينارا على المشتريات المباشرة، فيما تم إنفاق 18 دينار عبر السحوبات النقدية «الكاش».

وتؤكد هذه المؤشرات استمرار مساهمة الإنفاق القادم من خارج الكويت في تنشيط الأسواق المحلية ودعم قطاعات التجارة والخدمات، خاصة أن الجزء الأكبر من هذه الأموال يذهب مباشرة إلى عمليات الشراء والاستهلاك داخل الاقتصاد الوطني، وهو ما يعزز النشاط التجاري ويرفد الإيرادات التشغيلية للعديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاستهلاك المحلي، ويعكس في الوقت ذاته قدرة السوق الكويتي على استقطاب الإنفاق الخارجي رغم المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الأخيرة.

6,2 مليارات دولار ترسيات العقود في الكويت خلال أول 4 أشهر من 2026

طارق عرابي

كشفت مجلة «ميد» عن توقيع الكويت لعقود بقيمة 6,273 مليارات دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2026، في مؤشر يعكس عودة الزخم إلى السوق المحلي، تركزت أغلبها في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والطاقة. وبحسب المجلة، يأتي هذا الأداء مدعوما بسلسلة من المشاريع الكبرى التي أعادت تحريك سوق الإنشاءات والمقاولات في الكويت، وسط توقعات بأن يشهد العام الحالي نقطة تحول لقطاع البناء والتنمية في البلاد رغم التحديات الجيوسياسية في المنطقة. وفي التفاصيل، فقد شهد شهر يناير أبرز ترسيات العقود التي شهدتها الكويت منذ بداية العام بواقع 3,846 مليارات دولار، كان أبرزها مشروع إنشاء وتشغيل وصيانة محطة كبد الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي والأعمال بقيمة 3,251 مليارات دولار.

كذلك جاء شهر فبراير في المرتبة الثانية بترسيات عقود بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1,628 مليار دولار، من بينها 3 عقود لشركة نفط الكويت بقيمة إجمالية بلغت 1,139 مليار دولار لمشاريع تتعلق ببناء خطوط أنابيب النفط الخام وما يرتبط بها، ومشروع لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة يتعلق بتطوير مجمع توزيع المياه الحالي الواقع في محافظة حولي.

وبحسب المجلة، فقد شهد شهر مارس ترسيات عقود بواقع 318 مليون دولار لمشروعين لصالح وزارة الكهرباء والماء بقيمة 159 مليون دولار لكل منهما لمحطات توليد الطاقة في الشقايا والصابرية، فيما شهد شهر أبريل ترسيات عقود بقيمة إجمالية بلغت 481 مليون دولار، لمشروعين اثنين لصالح وزارة الكهرباء والماء بقيمة 371 مليون دولار، والثاني خاص بمحطة جنوب السرة بقيمة إجمالية بلغت 110 ملايين دولار.

ارتفع بنسبة 12,47٪ بما قيمته 388,2 مليون دينار

3,5 مليارات دينار حجم التبادل التجاري للكويت مع دول الخليج خلال 2025

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية عن أن إجمالي حجم التبادل التجاري بين الكويت ودول الخليج ارتفع خلال 2025 بنسبة 12,47٪ بما قيمته 388,2 مليون دينار ليصل إلى مستوى 3,5 مليارات دينار مقارنة بـ 3,11 مليارات دينار خلال 2024. وأظهرت البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، والتي اطلعت عليها «الأنباء»، أن حجم صادرات الكويت إلى دول الخليج ارتفع بنحو 30,5٪ بما قيمته 245,1 مليون دينار ليصل إلى 1,049 مليار دينار خلال عام 2025 مقارنة بـ 804,1 ملايين دينار خلال 2024. وزادت واردات الكويت من دول الخليج بنسبة 6,2٪ بما قيمته 143 مليون دينار لتصل إلى 2,45 مليار دينار خلال 2025، مقارنة بـ 2,308 مليار دينار خلال عام 2024.

السعودية

وفي تفاصيل حركة التجارة بين الكويت ودول الخليج، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الكويت والسعودية خلال عام 2025 بنحو 15٪ بما قيمته 129,1 مليون دينار ليصل إلى 994,4 مليون دينار مقارنة بـ 865,3 مليون دينار خلال 2024، وزادت صادرات الكويت إلى المملكة بنسبة 28,8٪ خلال 2025 بواقع 75,9 مليون دينار، مقارنة بـ602,1 مليون دينار خلال 2024.

الإمارات

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الكويت والإمارات خلال 2025 بنحو 13٪ بما قيمته 245,7 مليون دينار ليصل إلى 2,13 مليار دينار، مقارنة بـ 1,89 مليار دينار في 2024، وارتفعت الصادرات الكويتية إلى الإمارات خلال 2025 بنسبة 40٪ بما قيمته 167 مليون دينار لتصل إلى 583,4 مليون دينار مقارنة بـ 416,4 مليون دينار في 2024، وزادت الواردات الإماراتية إلى الكويت بنسبة 5,3٪ بما قيمته 78,7 مليون دينار لتصل إلى 1,55 مليار دينار في 2025 مقارنة بـ 1,47 مليار دينار في 2024.

قطر

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الكويت وقطر خلال 2025 بنسبة 23٪ بما قيمته 26,8 مليون دينار ليصل إلى 143,2 مليون دينار مقارنة بـ 1164 مليون دينار خلال 2024، وأظهرت البيانات أن حجم الصادرات الكويتية إلى قطر شهد تراجعا بنسبة 5,06٪ بما قيمته 3,3 ملايين دينار لتصل إلى 61,8 مليون دينار في 2025 مقارنة بـ65,1 مليون دينار في 2024. وارتفعت واردات الكويت من قطر بنسبة 58,6٪ بما قيمته 30,1 مليون دينار لتصل إلى 81,4 مليون دينار بنهاية 2025 مقارنة بـ 51,3 مليون دينار في 2024.

البحرين

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الكويت والبحرين خلال 2025 بنسبة 18,14٪ بما قيمته 18 مليون دينار ليصل في نهاية 2025 إلى 117,2 مليون دينار مقارنة بـ 99,2 مليون دينار بنهاية 2024، وزادت قيمة الصادرات الكويتية إلى البحرين بنسبة 27,3٪ بما قيمته 7,4 ملايين دينار لتصل إلى 34,5 مليون دينار بنهاية 2025 مقارنة بـ 27,1 مليون دينار بنهاية 2024، وزادت واردات الكويت من البحرين بنسبة 14,7٪ بما قيمته 10,6 ملايين دينار خلال 2025 لتصل إلى 82,7 مليون دينار مقارنة بـ 72,1 مليون دينار خلال 2024.

عمان

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الكويت وعمان نحو 108,2 ملايين دينار خلال 2025، وبلغت قيمة الصادرات إلى عمان 30,6 مليون دينار بنهاية 2025، فيما بلغت واردات الكويت من عمان 77,6 مليون دينار بنهاية 2025.